مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الحادي عشر
March 2025 مارس

آراء النحاة في مسألة (العطف على اسم (إنَّ) بالرفع).

صالح ابراهيم حامد محمد البي
قسم اللغة العربية... كلية الآداب / جامعة سبها
Salbay1984@gmai.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث ظاهرةً حيَّرت كثيراً من علماءِ النحوِ العربي، واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً، إذ نظر كل فريق إليها من وجهة نظر مختلفة، وهذه الظاهرة قد وردت في القرآن الكريم والشعر العربي وأقوال العرب، وهي في ظاهرها مخالفة للقياس النحوي الذي اعتمده البصريون، فالقياس يقتضي أن الاسم المعطوف تابعٌ للاسم المعطوف عليه في الإعراب، ولكن هذه الظاهرة خالفت القياس العربي وهي ظاهرة: (العطف على اسم إنَّ بالرفع)، مع أنَّ اسم (إنَّ) منصوبٌ بحسب قواعد اللسان العربي، والباحث بهذا يسلط الضوء على آراء النحاة وتفسيرهم هذه القضية.

Abstract:

This research deals with a phenomenon that has puzzled many Arabic grammarians, and grammarians have differed greatly on it, as each group looked at it from a different point of view. This phenomenon has been mentioned in the Holy Quran, Arabic poetry, and the sayings of the Arabs, and it appears to be contrary to the grammatical analogy adopted by the Basrans, as the analogy requires that the conjoined noun is dependent on the conjoined noun in terms of syntax. However, this phenomenon contravened the Arabic analogy, and it is the phenomenon of: (conjoining the noun of “inna” in the nominative case), even though the noun of “inna” is in the accusative case according to the rules of the Arabic language. In this way, the researcher sheds light on the opinions of grammarians and their interpretation of this issue.

المقدمـة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

وضع النحاة قواعدَ استنبطوها من خلال استقرائهم لغة العرب التي جرت على اللسان العربي، وقد نزل القرآن بلسانهم وأساليبهم، فوجد النحاة أنماطاً منظمة عرفوا من خلالها على سبيل المثال أن الذي الفعل فاعل، وأن العرب ترفعه، وأن الذي وقع عليه الفعل مفعول به منصوب، وكذلك الحال في المبتدأ والخبر وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، والمفاعيل والحال والمجرورات وغيرها، أنماطٌ منضبطة لا تشذ عن منهج اللسان العربي مطلقاً، فوضعت قواعد النحو على هذا الأساس.

ولكن وجد النحاة أن لبعض القواعد شواذ احتاروا فيها وصاروا يبحثون لها عن تفسير لهذه الظواهر الغريبة، ولم يستطيعوا أن يعدّونها من الشاذ لكونها وردت في القرآن الكريم الذي يمثل أعلى درجات الفصاحة اللغوية، ومن هذه الظواهر العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، وهي ظاهرة مُحيّرة حقاً، وقد وردت في صريح آيات القرآن الكريم وفي شعر عصر الاستشهاد النحوي، لذلك لا بد من قبولها ووضع تفسير معقول لهذه الظاهرة، وهذا البحث يتناول تفاسير العلماء وتحليلاتهم لها، وقد وسمت هذا البحث بـ**(آراء النحاة في مسألة العطف على اسم "إنَّ" بالرفع) لأبين موقف النحويين البصريين والكوفيين والمتأخرين والمفسرين حول هذه المسألة.**

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنه يعرض الحالات الشاذة (في ظاهرها) لقواعد النحو العربي ويبين موقف النحاة منها، ليزول الإبهام عند القارئ البسيط، ومن ثم ليزداد ثقةً بهذه اللغة المحكمة بقواعدها المذهلة، ويبين عمق الفهم عند النحاة الأوائل لكتاب الله تعالى وتخريجهم مثل هذه المسائل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى أهداف عدة، وهي:

1 ـ تسليط الضوء على الظواهر الغريبة التي حيرت القارئ العربي لكتاب الله تعالى، وإزالة الإبهام عن سر المخالفة لقواعد القياس العربي.

2 ـ بيان مواقف النحاة، من خلال عمق فهمهم للمسألة والحالة الإعرابية لها، وتباين موافقهم وبخاصة بما يتعلق بمنهج المدرسة البصرية القائمة على القياس وبين الكوفية القائمة على جواز الأخذ بكل ما ورد عن العرب واحترام جميع كلامهم حتى لو خالف القياس.

3 ـ إزالة الغموض عن الظواهر الغريبة المخالفة على الرغم من ورودها في القرآن الكريم والشعر العربي في عصر الاستشهاد النحوي، وبيان سر كل مسألة على حدة.

تساؤلات البحث:

يجيب البحث عن عدة تساؤلات منها:

1 ـ ما سر ورود العطف على اسم (إنَّ) بالرفع، مع أنَّ الأصل العطف بالنصب؛ لأن المعطوف عليه منصوباً بحسب قواعد اللسان العربي.؟

2 ـ لماذا اختلف نحاة البصرة مع نحاة الكوفة في تقييم وتقدير وتوصيف وتحليل هذه المسألة؟

مع أن القاعدة النحوية واحدة، ولا تتعدد فالكل مجمع على وجوب نصب اسم (إنَّ)، وعلى أن الاسم المعطوف يتبع المعطوف عليه في حالات الإعراب.

3 ـ لماذا وافق النحاة المتأخرون نحاة البصرة في توصيفهم هذه المسألة.؟

منهج البحث:

سيُتَّبَع في دراسة هذه الظاهرة المنهج الوصفي لكونه يُعدُّ الطريقةَ المُثلى والمناسبة لاستقراء المادة العلمية، وفحصها واستقصائها وتجميعها وفق المعايير المنهجية والأكاديمية، ومن ثَمّ تحليلها، لاستخلاص النتائج التي سيتم الوصول إليها.

وقد قسمته إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، وخاتمة وفهرس الحواشي.

التمهيد:

وجد النحاة الأوائل: أن العرب تنصب الاسم الواقع بعد (إنَّ)، وترفع الاسم الثاني، فعرفوا أن الحروف المشبه بالفعل (إنَّ وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، كما أنهم وجدوا أن العرب تعطي الاسم المعطوف نفس حكم المعطوف عليه في الإعراب، فإذا كان المعطوف عليه مرفوعاً فإنهم يجعلون المعطوف تابعاً له في قواعد الإعراب، وإن كان المعطوف عليه منصوباً فإنهم يجعلون المعطوف تابعاً له في النصب فينصبونه... وهكذا.

وعليه: بما أنَّ اسم (إنَّ) يأتي منصوباً بحسب قواعد اللغة فإنَّ من المفترض أن يكونَ المعطوف عليه منصوباً أيضاً، فالتابع يتبع الاسم الذي قبله في الإعراب، وقد وردت نصوصاً لا تحصى جاء فيها الاسم المعطوف منصوباً سواء بالفتحة أو بالياء أو بغيرها، ولكن وردت نصوص قليلة جاء فيها الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) مرفوعاً، وهذا في ظاهره مخالف لقواعد اللغة المستنبطة من القرآن الكريم ومن لسان العرب من خلال الاستقراء والتحليل، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نسلط الضوء على تحليل النحاة وتفسيرهم هذه الظاهرة.

المبحث الأول: أحكام اسم (إنَّ).

المطلب الأول: القول في عمل (إنَّ).

تدخل الحروف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى (اسمها)، وترفع الخبر ويسمى (خبرها)، وهذا ما اتفق عليه جميع النحاة ما عدا النحاة الكوفيين الذين قالوا:" إن الحروف المشبهة تعمل في الاسم فقط، أما الخبر فهو باق على رفعه، نحو: (إن زيداً قائمٌ)، إذن هي عاملة في الجزأين على مذهب البصريين" [1]، قال ابن جني: " فهذهِ الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر وَيصير خبرها، تقول: **(إنَّ زيداً قائمٌ)**" [2]، ووافقهم ابن مالك بقوله: **لانّ أنّ ليت لكنّ لعلّ ... كأنّ عكسّ ما لكان من عمل**

كإنّ زيداً عالمٌ بأنّي ... كفءٌ ولكنّ ابنه ذو ضغن [3]

قال الفراهيدي: " قَوْلهم: (إن زيداً قَائمٌ)، (إن عبد الله خَارج) وَيَقُولُونَ: (إنَّ عبيدَ الله الظريف خَارج) نصبت (عبد الله) بإن ونصبت (الظريف) لِأَنَّهُ من نَعته، وَرفعت خَارِجاً لِأَنَّهُ خَبره"[4]، يلاحظ أنَّ الفراهيدي قد نقل إلينا أن العرب تنصب اسم (إنَّ) وترفعه، وهذا بحسب قواعد اللسان العربي.

وقد جعلها سيبويه خمسة على اعتبار أن (أنَّ) فرع على (إنَّ)، ولم يدخل (لا) النافية للجنس، وقد بين الشيخ خالد الأزهري علة ذلك بقوله: " لأن المفتوحة فرع المكسورة، الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقًا"[5])، و"ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ"[6]، ورد العكبري على الكوفيين بقوله:" بل الخبرُ معمولُ بـ(إنّ) والمعطوفُ نَيّف عليه"[7])، وكذلك المكودي الذي قال:" وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان"[8].

المطلب الثاني: العطف على اسم (إنَّ) بالنصب بحسب الأصل:

إن عُطِف على اسم (إنَّ) فالأصل أن يأتي منصوباً وفق أصل قواعد اللغة العربية، فنقول: **(إنَّ زيداً وعمراً قادمان)**، وهذا باتفاق جميع النحويين الأوائل والمتأخرين، ومن العطف بالنصب قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النبي**﴾[9]، وهذا الكسائي وهو من نحاة الكوفة يوافق البصريين في رأيهم في وجوب العطف على اسم بالنصب قبل مجيء الخبر، حيث قال: "يجوزُ ذلك مُطلقاً ظهرَ في المَعطوف الإعرابُ أو لم يظهر"[10]، وهذا أكَّده أبو حيان بقوله: " إذا عَطَفْتَ على اسمِ

(إنَّ) قبلَ الخبرِ لم يجزْ فيه إلاّ النَّصبُ"[11]، وهو يرد بشكل ضمني على من يقول إن كان الاسم مبنياً لم تظهر عليه علامة الإعراب فإنه جائز عندهم العطف بالرفع، والدليل ما قاله الفراءُ إذ قال: " إذا لم يَظهرْ فيه الإعرابُ كقولِكَ: (إنَّ زيداً ونحنُ قائمون)" [12]، ولكن إن عُطف على اسم (إنَّ) بعد مجيء الخبر واستكمال (إنَّ) العمل في معموليها جاز في الاسم المعطوف النصب، وجاز الرفع على الابتداء، قال ابن مالك: **وجائز رفعك معطوفاً على ... منصوب "أن" بعد أن تستكملا**[13]

" أي: إذا استكملت (إن) معمولها جاز العطف على اسمها ـ إن اقتضى المعنى ذلك ـ ويصح في هذا المعطوف إن يكون منصوباً، أو مرفوعاً" [14])، بل قال الأشموني: "وَجَائِزٌ" بالإجماع "رَفْعُكَ معطوفاً على منصوب إنَّ" المكسورة "[15]، ومن ذلك قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ[16]

والشاهد في هذا البيت قوله: (فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ)، ووجه الاستشهاد: رفع الشاعر كلمة (الأبُ)، وهي معطوفة، ولكنها ليست معطوفة على محل الاسم، بل من باب عطف جملةٍ على جملة، وتقدير الكلام: **(ولنا الأبُ النجيبُ)**، أي جملة اسمية تقدم خبرها لكونه شبه جملة (جار ومجرور)، ولهذا قال العكبري: " فأما قوله تعالى: **(إنَّ الله وملائكته يصلون على النبي)** على قراءة من رفع ملائكته فخبر (إنَّ) محذوف تقديره: (ان الله يصلي)، وأغنى عنه خبر الثاني وكذلك لو قلت: (إن عمراً وزيد قائم)، فرفعت (زيداً) جاز على أن يكون مبتدأ وقائم خبره أو خبر إنَّ"[17].

المبحث الثاني: آراء النحاة في مسألة العطف بالرفع على اسم (إنَّ)

المطلب الأول: مذهب البصريين في مسألة العطف بالرفع على اسم (إنَّ)

اعتمدت المدرسة البصرية القياسَ، ووضعت القواعد النحوية على أساسه، لذلك لا يجوز عندهم العطف بالاسم المرفوع على الاسم المنصوب؛ لأن المعطوف يعد من التوابع التي تتبع الاسم الذي قبلها بجميع حركات الإعراب، وعليه فإنهم لا يجيزون خرق القواعد التي اعتمدوها ووضعوها أساساً لنسق الكلام العربي ونظام تراكيبه.

فإذا تأملنا أول نحاة المدرسة البصرية من حيث التأليف وهو (سيبويه)، فإننا نراه ينكر العطف بالرفع على اسم (إنَّ) بشدة، ولا يجيز ذلك، بل يعده خطأً غلط به الناطقون، ولا يجب إقراراهم على خطئهم لكونه من الشاذ الذي يُسمع ولا يُقاسُ عليه، قال سيبويه: "أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم

أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان"، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال (هم) كما قال: **ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا**"... [18].

يلاحظ من كلام سيبويه أنه يمنع العطف على اسم (إنَّ) بالرفع، ويصف هذا الأسلوب بأنه غلط، وهذا يؤكد على منع البصريين هذا النوع من العطف، حتى لو ورد في القرآن الكريم أو في أشعار العرب فإنه يتأوَّلون له وجهاً يتناسب مع قواعد القياس العربي والأسلوب العربي الأمثل.

وحجة البصريين:" أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: (إنك وزيدٌ قائمان)، وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال، كما فعل سيبويه مع بعض النصوص القرآنية والأبيات الشعرية الواردة من عصر الاستشهاد النحوي، فها هو يقول يتأول التأويل والتأخير حتى لا ينسب الخطأ إلى القرآن وحسناً فعل، قال سيبويه: " وأما قوله) : والصابئون)، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله " (والصابئون) بعدما مضى الخبر"[19] ، وقال الشاعر، بشر بن أبى خازم:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ[20]

الشاهد في هذا البيت: (أنّا وأنتم)، **وجه الاستشهاد:** عطف ضمير الرفع المنفصل على اسم (أنَّ) وهو ضمير متصل في محل نصب اسم (إنَّ)، "كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم"[21].

المطلب الثاني: آراء النحاة المتأخرين في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع:

عند الاطلاع على آراء النحاة المتأخرين ابتداء من الزمخشري وابن الأنباري ومروراً بابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وابن عقيل والأشموني وابن عصفور وأبي حيان ... وغيرهم نراهم يوافقون البصريين إما تصريحاً أو تلميحاً، والتلميح عندهم يكون بتأويل الآيات القرآنية كي لا يكسروا قواعد القياس التي وضعها أسلافهم البصريون، لذلك تأوّلوا في الكلام وجعلوا الاسم المعطوف مبتدأ لخبر مقدر، حتى نحاة القرن الرابع قد وافقوا البصريين على ما ذهبوا إليه كأبي علي الفارسي، وابن جني، وهذا العكبري يقول: " وَإِذا عطفت على اسْم (إنَّ) قبل الْخَبَر لم يجز فِيهِ إِلاَّ النصب وَبِه قَالَ الفرَّاء فِيمَا يظهر فِيهِ الإعرَاب" [22]، ثم قال العكبري: " وأجازَ الرّفْع فيما لم يظْهر فِيهِ الإعرَاب وَيجوز (إنَّ زيداً وَأَنت قائمان)، وَاختَارَ الكسائيّ الرّفْع فيهما وَالرَّفع فَاسد؛ لأنَّ الْخَبَر إِذا ثنّي كان

خبراً عن الاسمين وكانَ الْعَمَل فِيهِ عملا وَاحدًا وَقد وتقدَّم عاملان أحدُهما (إنَّ) وَالْآخر الْمُبْتَدَأ الْمعطُوف وَالْعَمَل الْوَاحِد لَا يُوجِبهُ عاملان، واحتجَّ الْآخرُونَ بقوله تَعَالَى:﴿**والصابئون وَالنَّصَارَى**﴾ فَرفع قبل الخبر وبقول العرب: (إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان)، والجواب عَن الآية من وجهين:

أَحدهمَا: أنَّه معطُوف على الضَّمِير فِي (آمنُوا) وقام الفصل بينهما مقام التوكيد.

وَالثَّاني: أنَّ خبر الصابئين محذوف والنيَّة به التَّأخِير تقدِيره إِن الَّذين آمنوا إلى قوله: ﴿**وَلَا هم يَحْزَنُونَ**﴾ والصابئون كَذَلِك لَا وَيجوز أَن يكون: ﴿**فلا خوف عليهِم**﴾ خبر الصابئين وخبر إنَّ محذوف لدلَالة هذا الخبر عليه"[23]، وهذا هو المفهوم من كلام الأنباري: " ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول وقال الله تعالى: ﴿**أن الله بريء من المشركين ورسوله**﴾[24]، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني: لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك قال ضابىء البرجمي

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب " [25].

ووافق ابن الحاجب جمهور البصريين، حيث قال: " و(رسولُهُ) بالرفع، معطوف على اسم (أنَّ) باعتبار المحل، وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة، وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم إن المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة. والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز، فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: (علمت أن زيداً قائم وعمرو)؛ لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمروٌ فكما جاز العطف ثم جازها هنا"[26]، ووافقهم الرضي الإستراباذي، حيث قال: " فعلى أن الواو في (والصابئون)، اعتراضية لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك، لسد خبر (إن) مسدة ودلالته عليه"[27]، وكذلك الأشموني بقوله: "أما إذا عُطِفَ على المنصوب المذكور قبل استكمال (إنَّ)، خبرها تعين النصب، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً؛ تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾ [28]، وقراءة بعضهم: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ**﴾، برفع ملائكته، وخرج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول، كقوله:

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِني وَأَنْتُمَا ... وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفانِ[29].

ويعلل الشيخ خالد الأزهري الظاهرة بقوله: "رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امرأة على محل رجل في قولك: (ما جاءني من رجل ولا امرأة)، بالرفع؛ لأن الرفع لمحل (رجل)

الفعل، وهو (جاءني) وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل (رجل) الحرف الزائد؛ لأن الزائد وجوده كلا وجود، والرفع لمحل الاسم في مسألتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ، وهو (إن) و(أن) و(لكن) والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي، فإن قيل: إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر، وكون العامل (إن وأن أو لكن) عندهم، قلت: أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[30].

قال أبو علي الفارسي: " كأنه قال: (فإني بها لغريب وقَيَّارُ)، فنَوى بقيار التأخير وحَمَله على موضع (إنَّ)، وما عمل عليه"[31]، ووافقه ابن يعيش بقوله: " فإنّك لو عطفت على الموضع قبل التمام، لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبرًا عن منصوبٍ ومرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان، وهذا محالٌ"[32].

قال العكبري: " قُرِئَ برفعِ الملائكةِ ولا وجهَ له إلاّ ما ذَكرنا"(33)، يلاحظ من قوله: (ولا وجه له إلا ما ذكرنا)، أنه لا يرى جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع.

حتى ابن هشام نراه يتأوّل هذا الأسلوب على أنه مبتدأ لخبر محذوف مقدر، وليس معطوفاً على اسم إن المنصوب حيث قال: " والمحقِّقُونَ على أن رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كَان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم مثل، (مَا جَاءَني من رَجُلٍ وَلاَ أُمْرَأَةٌ)، بالرفع لأن في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ"[34].

يقول ابن هشام: " ويتعَّينُ التوجيهُ الأولُ في قوله: (**فإنى وَقيَارٌ بها لَغَرِيبُ** ...) ولا يتأتىّ فيه الثاني لأجل اللام إلا إن قُدِّرَتْ زائدةً "[35].

ومع ذلك فإن (يصلون) هي خبر بشرط أن يقصد فيها التعظيم لله، قال ابن هشام: "ولا يتأتَّى فيه الأولُ لأجل الواو في (يُصَلُّونَ) إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: ﴿**قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ**﴾[36] [37]، يقصد ابن هشام أن التقدير هو: (إنَّ الله يصلون على النبي، والملائكة يصلون على النبي)؛ لأن صلاة الله تعالى على نبيه تختلف عن صلاة الملائكة، فلا يتحدان في الفعل، أما لو تأملنا القراءة المتواترة : ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾[38]، لوجدناها تتوافق مع قواعد اللغة العربية من حيث جعل المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في الإعراب، ودعَّم الفراء رأيه مستشهداً بقول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بَهَا أَنِيسُ[39]

وقال ابن مالك في تعليقه على رأي الفراء في هذا البيت: "ولا حجة له فيه؛ لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي بالميس، فحذف (مع) وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها"[40]؛ لأن ليت من أخوات (إنَّ) وهي من الحروف المشبهة التي تعمل النصب في الاسم، فكيف يعطف عليه ضمير رفع منفصل، والأصل أن يكون: (يا ليتني وإياك)، أما في غير عطف النسق فقد "أجاز الجرمي والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان"[41].

ويلاحظ أن أبا حيان الأندلسي يوافق رأي البصريين عند تأويله قول الشاعر:

يا ليتني وهما نخلو بمنزله ... حتى يرى بعضنا بعضًا ونأتلف [42].

فنراه يقول" وهذا خطأ عند البصريين، وهو لا يجوز عندهم في (إن)، فهو في ليت وكأن ولعل أبعد .. وتأولوا هذا البيت على أن التقدير: (يا ليتني وأنت معي)، فحذف (معي)، وهو خبر (أنت)، والجملة حالية واقعة بيت اسم (ليت) وخبرها.

وقال الصبان: " أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إلخ والصابئون والنصارى كذلك) و(من آمن) في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إلخ والجملة خبر إن وخبر الصابئون محذوف أي كذلك"[43]، وهو تحليل منطقي يتناسب مع القياس النحوي البصري، وفي قول الشاعر: **فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رحْلُهُ ... فإنَّي وقيَّارٌ بهَا لغريبُ**

يقول أبو البقاء العكبري: " فـ(غَرِيب) خبر (إنَّ) لَا غير لأنَّ اللَّام تكون فِي خبر (إنَّ) لَا فِي خبر المبتدأ وأمَّا (قيَّار) فَيجوز أَن يكون مبتَدأ و (بهَا) خَبره والجملة حَال ويجوز أَن يكون خبره محذوفاً دلَّ عليه المذكور"[44]، وعليه: يلاحظ أنَّ العكبري يوافق البصريين في عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) وهو الضمير المتصل، مع أن الفراء أجاز ذل لكونه مبيناً لم تظهر علامة إعرابه.

ولكن العكبري يضعنا أما احتمالين، الأول أن خبر (قيار)، هو شبه الجملة، وقد يكون (قيار) مبتدأ، وخبره محذوف، وهذا ما يقوله البصريون وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وشراح ألفيته. وعندما نطالع كتب النحاة المعاصرين نجدهم يتأوَّلون نفس تأويل البصريين، أي أنَّهم يرفضون العطف على اسم (إنَّ).

ختاماً: نجد أنَّ نحاة البصرة وأغلب النحاة الذين أتوا من بعدهم قد قدروا الاسم المعطوف المرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، ليتوافق النص القرآني أو الشعري أو النثري مع قواعد اللغة وقياسها، قال محمد علي النجار: "والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه، على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم؛ مثل: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ) بالرفع؛ لأن الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ"[45].

ولو تأملنا اللغويين المعاصرين لوجدناهم يوافقون المدرسة البصرية، مثل تمام حسان الذي قال: " إلّا أن نجعل جملة (وقيار بها) جملة حالية حذف منها العائد لمعرفة أن قيارًا هو جمل الشاعر، فكأنه قال: (وجملي بها)، ويكون البيت حينئذ شاهدًا على إسقاط الرابط"[46].

المطلب الثالث: رأي الكوفيين في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع:

أجاز الكوفيون العطف بالرفع على اسم (إنَّ)، قال ابن يعيش: " فأمّا أبو الحسن من أصحابنا والكسائيّ، فأجازه مطلقًا على كلّ حال، سواءٌ كان يظهر فيه عملُ العامل، أو لم يظهر، نحوَ قولك: (نّ زيدًا وعمرٌو قائمان)، و(إنّك وبكرٌ منطلقان)" [47]، وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوز إذا لم يظهر عملٌ، نحوَ قولك: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، واحتجّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ [48]، فـ(الصابئون) رفعٌ بالعطف على موضع (إنَّ) ولم يأت بالخبر الذي هو(مَن آمن بالله)، وروي عن بعض العرب: "إنّك وزيدٌ ذاهبان" وهذا نصٌّ على ما ذهبوا إليه"[49]، قال الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر وذلك نحو قولك: (إنَّ زيداً وعمرو قائمان) و(إنك وبكر منطلقان)، وذهب أبو زكريا يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن" [50]، ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، و(إن هذا وعمرو عالمان) [51]، والمعنى أن الكسائي يرى أنه إن كان اسم (إنَّ) مبنياً وخفيت علامة الإعراب فإنه يجوز العطف بالنصب بحب اللسان العربي، كما يجوز العطف بالرفع عليه على أساس العطف على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها عليه، وكان محله الابتداء وحكم الابتداء الرفع كما هو معلوم، ووافقه تلميذه الفراء على ذلك، وعلى هذه الأساس تأسس موقف النحو الكوفي في هذه المسألة

وخالفوا بها نحاة البصرة، وعلى هذا لم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء الشرط الأول، وهو استكمال الخبر [52].

وخرَّجها المانعون من البصريين والنحاة المتأخرين كالزمخشري وابن يعيش وشارحوا ألفية ابن مالك : " على التقديم والتأخير أي والصابئون كذلك أو على الحذف من الأول كقوله:

فإنّي وَأنْتُما – وَإن لم تَبُوحا بالْهَوَى – دَنِفَانِ ..." [53].

فالكوفيون أجازوا العطف على اسم (إنَّ) بالنصب أو بالرفع، فكلاهما سيان عندهم سواءً أكان الاسم مبنياً، أم معرباً لم تظهر علامة إعرابه أم معرباً وظهرت علامة النصب كله جائز عندهم.

حجة الكوفيين:

نقل لنا أبو البركات الأنباري حجتهم بقوله: " بأن قالوا الدليل على جواز ذلك النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ**﴾ [54]، وجه الدليل أنه عطف الصابئون على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله **(من آمن بالله واليوم الآخر)**، وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: (إنك وزيد ذاهبان)، وقد ذكره سيبويه في كتابه فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب"[55].

مع أن البصريين والمتأخرين من النحاة وجدوا تأويلاً منطقياً لهذه الآية، ثم نقل إلينا الأنباري اعتماد الكوفيين على القياس بزعمهم فقال: " وأما من جهة القياس فقالوا اجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك)، فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنها بمنزلتها وإن كانت للإثبات و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهم عندنا "[56].

حجّة البصريين في ردهم على حجة الكوفيين:

رد البصريون على أدلة الكوفيين، ووافقهم أغلب النحاة، حيث قالوا: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)، فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أنا نقول في هذه الآية تقديم وتأخير والتقدير فيها: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك)، فرفع الخمر على الاستئناف فكأنه قال والخمر كذلك"[57]، ومن الأدلة السمعية التي ذكرها البصريون قول الشاعر:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ[58]

فرفع مجلف على الاستئناف، فكأنه قال أو مجلف كذلك وهذا كثير في كلامهم.

والوجه الثاني: أن تجعل قوله تعالى: **(من آمن بالله واليوم الآخر)** خبراً للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ألا ترى أنك تقول (زيد وعمرو قائم)، فتجعل (قائماً)، خبرا لـ(عمرو) وتضمر لـ(زيد) خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لـ(زيد) وأضمرت لـ(عمرو) خبراً آخر، وأما في قول الشاعر بشر بن أبي خازم: **(وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة)**، فإن شئت جعلت قوله: (بغاة) خبراً للثاني، وأضمرت للأول خبراً ويكون التقدير :(وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة)، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً.

والوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في (هادوا) وهادوا بمعنى تابوا، وهذا الوجه عندي ضعيف لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح، وإن كان لازماً للكوفيين لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه إن شاء الله تعالى"[59].

وأما قول الكوفيين: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إنَّ)، قال الأنباري: " الجواب: إنما جاز ذلك مع (لا)؛ لأن (لا) لا تعمل في الخبر بخلاف (إنَّ) فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون (إنَّ) "[60].

والوجه الثاني: " أنا نسلم أن (لا) تعمل في الخبر كإن ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (إنَّ) وذلك؛ لأن لا ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان وأما (إنَّ) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز فبان الفرق بينهما"[61].

المطلب الخامس: رأي المفسرين في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع:

رأيت أن أعرض رأي المفسرين في هذه المسألة لأنها وردت في القرآن الكريم ومعلوم بأن أغلب المفسرين لديهم علم واسع في النحو وإلمام كبير في القضايا الخلافية، وبعض النحاة هم مفسرون كالفراء والأخفش والزجاج والزمخشري والواحدي والسمين الحلبي وأبي حيان والسيوطي.

قال الفراء: إنما جاز الرفع، لأن (الذين) لا يظهر فيه عمل (إن)، وأجاز الكسائي: " (إنّ عبدَ الله وزيد قائمان) لضعف إنَّ، وقال الفراء: ولا أستحب ذلك لتبيين الإعراب في عبد الله، وأجازا معًا: (أنك نفسُك عالم)" [62]، وقال السمعاني في تفسير هذه الظاهرة اللغوية: " اكتفى بِأحد المذكورين والكناية عنهُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ القائل: **(فَإِنِّي وقيار بهَا لغريب)**، أَي: لغريبان إِلَّا أنه اكتفى بِأَحدهما، إِلَّا أَنه حذف أحدهما واختصر المعنى اختصاراً"[63].

وقال الواحدي: " وقوله تعالى: (وَالصَّابِئُونَ)، اختلفوا في وجه ارتفاعه، فقال الكسائي: هو نسق على ما في (هَادُوا) كأنه قيل: هادوا هم والصابئون، قال الزجاج: وهذا خطأ من جهتين: إحداهما أن الصابىء على هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابىء غير اليهودي، وإن جعل (هَادُوا) بمعنى: تابوا، من قوله: ﴿**إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ**﴾[64]، لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسير قد جاء بغير ذلك، لأن معنى (الَّذِينَ آمَنُوا) في هذه الآية إنما هو إيمان بأفواهم، لأنه يعني به المنافقون؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم بالله فله كذا، فجعلهم يهودًا ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يُحتج أن يقال: **(من آمن منهم فلهم أجرهم)**، وهذا قول الفراء والزجاج في الإنكار عليه"[65].

وقال القرطبي: " محمول على التقديم والتأخير، والتقدير: (إِنَّ الَّذِين آمنوا وَالَّذين هادوا من آمن بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وعمِل صالِحًا فلَا خَوْفٌ عليهِم ولا هم يحزَنونَ وَالصَّابئون وَالنَّصَارى كذلك"[66].

وقال النسفي: " والصابئون كذلك أي من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم فقدم وحذف الخبر ودل اللام على أنه خبر إن ولا يرتفع بالعطف على محل إن واسمها لأن ذا لا يصح قبل الفراغ من الخبر"[67]، هنا يُلاحظ بأن الواحدي يرى برأي البصريين ويخالف الكسائي، ويبرر للفراء بأن نصب (إنَّ) ضعيف لكونها تعمل في الاسم فتنصبه دون العمل في الخبر، وقد ردَّ أبو إسحق الزجّاج على الفراء بقوله" هذا غلط؛ لأن (إنَّ) قد عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية ناصبصب ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسَمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قولك: إن أمامك زيدًا، وإن عندك عمروًا)" [68]، وقال السمين الحلبي: " و(الصابئون) معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟ قيل: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفة على جملة قوله: (إِنَّ الذين آمَنُواْ) إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفَتْ عليها، فإن قلت: فالتقديمُ والتأخير لا يكون إلا لفائدةً فما هي؟ قلت: فائدتُه التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمان والعملُ الصالحُ فما الظنُّ بغيرهم؟ وذلك أنَّ الصابئين أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عتياً، وما سُمُّوا صابئين إلا أنهم صَبَؤوا على الأديان كلها أي: خَرَجوا"[69]، يلاحظ أن السمين الحلبي يرى برأي البصريين في عدم جواز العطف على اسم إنَّ بالرفع لذلك لجأ إلى التقدير الذي يحمي القاعدة النحوية من الخرق الذي أقر نحاة الكوفة.

والخلاصة في آراء المفسرين: أن جميعهم يوافقون البصريين ولا يرون جواز العطف على اسم (إنَّ) بالنصب، بل يقدرون لكلمة (الصابئون) خبراً فيعطفون جملة (والصابئون كذلك) على جملة (إن الذين آمنوا)، وهذا يؤكد تأثر المفسرين بالمذهب البصري، واحترامهم للقواعد التي وضعها نحاة البصرة وفق القياس النحوي المنضبط، ولم أرَ مفسراً واحداً وافق الفراء والكسائي فيما ذهبا إليه من جواز العطف على اسم إن بالرفع، وهذا يدل على أن المفسرين في كافة العصور قد اعتمدوا المنهج البصري في النحو لكونه متوافقاً مع القواعد التي وضعوها على أساس القياس.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني إلى دراسة هذه الظاهرة النحوية التي حيرت النحاة قديماً وحديثاً، وأحمده أن وفقني للاطلاع على آراء نحاة المدرستين (البصرية والكوفية)، والنحاة المتأخرين والمفسرين، لمعرفة وجهة نظر كل فريق منهم في فهمها، وقد توصلت إلى **عدة نتائج وهي:**

1 ـ يرى نحاة البصرة أن الحروف المشبهة (إنَّ) وأخواتها تعمل النصب في المبتدأ ويسمى اسمها، وتعمل الرفع في الخبر ويسمى خبرها، ووافقهم النحاة المتأخرين كابن مالك وابن هشام وابن عقيل والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور والعكبري والأزهري والصبان.

2 ـ يرى البصريون أن العطف على اسم (إنَّ) يكون بالنصب، ووافقهم الكسائي في رأيهم في وجوب العطف على اسم بالنصب سواء ظهر الإعراب في المعطوف أم لم يظهر.

3 ـ وافق الفراءُ البصريين في وجوب العطف بالنصب على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، بشرط أن يكون معرباً والنصب واضح الإعراب بالفتحة أو بالألف أو بالياء.

4 ـ جوَّز الكوفيون العطف بالرفع على اسم (إنَّ)، إذا لم يَظهرْ فيه الإعرابُ.

5 ـ إذا وجد النحاة اسماً مرفوعاً معطوفاً على اسم (إنَّ) فإنهم يتألونه كي لا يخرقوا قواعد النحو.

6 ـ أغلب النحاة المتأخرين قد قدروا الاسم المعطوف المرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، ليتوافق النص القرآني مع قواعد اللغة وقياسها.

7 ـ احتج الكوفيون بالقياس على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

8 ـ أغلب المفسرين وافقوا البصريين في عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع سواء ظهرت علامة الإعراب أم لم تظهر.

التوصيات: يوصي الباحث بجملة توصيات يرى أنها هامة لإكمال مسيرة البحث العلمي، كي تخدم القضايا اللغوية العربية، وهي:

1 ـ يوصي الباحث بأن تُجرى دراسات حول القضايا اللغوية والنحوية التي في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة العربية ومنهج القياس النحوي الذي وضعه نحاتنا الأوائل، لكشف الغموض عن هذه الظواهر وإسدال الستار عنها لتزول الحيرة لدى المطلعين على نصوص التراث العربي، كي لا يتَّهموا النص بالخطأ.

2 ـ كما يوصي بضرورة الاطلاع على المسائل الخلافية بين نحاة المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية؛ لأن فيها من التحليل العلمي واللغوي والحجج ما يذهل العقول، فهم الذين وضعوا حجر الأساس للنحو العربي، وعندهم من الحجج ما يزيل الإبهام، ويجعل العربي يفتخر بهذا التراث اللغوي العظيم.

3 ـ كما يوصي الباحث بالاطلاع على كتب المتأخرين كـ(الزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الحاجب، والرضي، وابن هشام، وابن عصفور، والعكبري، وأبي حيان الأندلسي، وابن عقيل، والأشموني، وخالد الأزهري، والصبان، والسيوطي) وغيرهم، ففي شروحهم ومؤلفات حقائق لغوية وتفسيرات علمية دقيقة لمثل هذه القضايا.

4 ـ كما يوصي الباحث طلاب الدراسات الجامعية وطلاب الدراسات العليا بالبحث والغوص في بطون كتب التراث اللغوي العربي بحثا عن القضايا التي حصل فيها اختلاف بين النحاة؛ ليزيل الإبهام والحيرة، ولكي يخرج بعد الدراسة بمخرجات فيها فوائد جمة من شأنها تفيد البحث العلمي واللغوي.

5 ـ كم يوصي الباحث بأن تكون الدراسات اللغوية غير مقتصرة على النحاة الأوائل كنحاة البصرة والكوفة، بل يجب أن تربط الدراسات بين أسلوب النحاة المتقدمين والمتأخرين وتحليلهم للظاهرة اللغوية وبين أسلوب النحاة المتأخرين، أقصد بذلك نحاة المدرسة البغدادية التي يمثلها كل من (ابن الأنباري والزمخشري، وابن يعيش، وأبو البقاء العكبري)، والمدرسة المصرية التي يمثلها (ابن هشام، وابن عقيل، وابن الحاجب والأشموني، وخالد الأزهري)، والمدرسة الأندلسية التي يمثلها (ابن مالك، وابنه ابن الناظم، وأبو حيان الأندلسي، وابن عصفور الإشبيلي، وابن الضائع، وابن خروف).

ففي علوم المتأخرين فوائد جمة، وفي مصنفاتهم ثراء كبير لعلوم العربية.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع من موضوعات تراثنا النحوي، والله ولي التوفيق والسداد وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

والحمد لله أولاً وآخرا

الهوامش :

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ-1980م، 348/1.

(2) اللمع في العربية: عثمان بن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، ص41.

(3) ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك، دار التعاون، القاهرة، د.ط، د.ت، ص21.

(4) الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، ص153.

(5) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م، 293/1.

(6) شرح التصريح على التوضيح: 293/1.

(7) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: عبد الرحمن بن علي المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425هـ - 2005م، ص68.

(8) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م، ص344.

(9) سورة الأحزاب، من الآية: 56.

(10) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص341.

(11) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص341.

(12) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص341.

(13) ألفية ابن مالك: ص16.

(14) ألفية ابن مالك: ص22، وشرح ابن عقيل:375/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م، 313/1.

(15) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 313/1.

(16) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص341.

(17) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، إحياء الكتب العربية، تح: علي محمد البجاوى، 222/1.

(18) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، 155/2.

(19) الكتاب: لسيبويه: 155/2.

(20) الكتاب: لسيبويه: 155/2، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م، 154/1، وشرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ - 1990م، 51/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ط، د.ت، 347/1.

(21) الكتاب: لسيبويه: 155/2.

(22) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ 1995م، 212/1.

(23) اللباب في علل البناء والإعراب: 121/1 - 213.

(24) سورة التوبة، من الآية : 2 .

(25) اللباب في علل البناء والإعراب: 121/1 - 213.

(26) أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، 1409هـ - 1989م، 84/1

(27) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1398هـ - 1978م، 355/4.

(28) سورة المائدة، من الآية : 69.

(29) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 314/1.

(30) شرح التصريح على التوضيح: 321/1.

(31) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ - 1990م، 299/1.

(32) شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م، 542/4.

(33) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص344.

(34) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 358/1.

(35) أوضح المسالك: 363/1.

(36) سورة المؤمنون، من الآية : 100.

(37) أوضح المسالك: 363/1.

(38) سورة الأحزاب، من الآية: 56.

(39) البيت من الرجز، مجهول القائل، ينظر: الكتاب: 263/1، وشرح المفصل: 517/4، وشرح تسهيل الفوائد: 52/2، وأوضح المسالك: 364/1، وحاشية الصبان: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997م، 217/2.

(40) شرح التسهيل: 52/2.

(41) شرح التسهيل: 52/2.

(42) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، د.ت، 207/5.

(43) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: 422/1.

(44) اللباب في علل البناء والإعراب: 213/1.

(45) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م، 322/1.

(46) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ط5، 1427هـ-2006م، ص238.

(47) شرح المفصل لابن يعيش: 542/4 .

(48) سورة المائدة، من الآية: 69.

(49) شرح المفصل لابن يعيش: 542/4.

(50) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 186/1.

(51) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 315/1.

(52) شرح التصريح على التوضيح: 321/1.

(53) أوضح المسالك: 361/1.

(54) سورة المائدة، من الآية : 69.

(55) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 186/1.

(56) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 186/1.

(57) الإنصاف في مسائل الخلاف: 187/1.

(58) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ينظر: شرح المفصل: 104/1، وشرح الرضي: 355/2

(59) الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 188 ـ 190.

(60) الإنصاف في مسائل الخلاف، 194/1.

(61) الإنصاف في مسائل الخلاف، 195/1.

(62) التَّفْسِيرُ البَسِيْط، 473/7.

(63) تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني، تح: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ ـ 1997م، 75/1.

(64) سورة الأعراف، من الآية: 156.

(65) التَّفْسِيرُ البَسِيْط، للواحدي، 472/7.

(66) الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ ـ 1964م، 246/6 (بتصرف).

(67) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد النسفي، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ ـ 1998م، 462/1.

(68) التَّفْسِيرُ البَسِيْط: للواحدي، 474/7.

(69) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (السمين الحلبي)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، د.ت، 355/4.

مسرد المصادر والمراجع:

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1995م.

3 ـ ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك، دار التعاون، القاهرة، د.ط، د.ت.

4 ـ أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، 1409هـ ـ 1989م.

5 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ ـ2003م.

6 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، د.ط، د.ت.

7 ـ التبيان في إعراب القرآن: العكبري، إحياء الكتب العربية، تح: علي محمد البجاوى.

8 ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

9 ـ التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984هـ.

10 ـ التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، د.ت.

11 ـ التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

12 ـ التَّفْسِيرُ البَسِيْط، علي بن أحمد الواحدي، تح: لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط1، 1430هـ.

13 ـ تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني، تج: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ ـ 1997م.

14 ـ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد النسفي، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ ـ 1998م.

15 ـ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ ـ 1964م.

16 ـ الجمل في النحو: الخليل بن أحمد، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ 1995م.

17 ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ ـ 1997م.

18 ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (السمين الحلبي)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، د.ت.

19 ـ شرح الأشموني: علي بن محمد الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ ـ 1998م.

20 ـ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

21 ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ ـ 2000م.

22 ـ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1398هـ ـ 1978م.

23 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ-1980م.

24 ـ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي (ابن يعيش) تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

25 ـ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: عبد الرحمن بن علي المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425هـ ـ 2005م.

26 ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

27 ـ فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1414هـ.

28 ـ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م.

29 ـ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.

30 ـ اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ط5، 1427هـ-2006م.

31 ـ اللمع في العربية: عثمان بن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط.

32 ـ المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

33 ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط15، 1980م.